لا تغلقوا مصنع الحديد والصلب

مصر الغد

بقلم:
د. م. نادر رياض
www.naderriad.com

ارتفعت أصوات فى الآونة الأخيرة تطالب بإيقاف نزيف الخسائر بشركات ومصانع قطاع الأعمال العام وهو أمر فى مجمله لا نختلف معه إذ إنه يجب تصفية المصانع التى لا تتمتع بالمقومات اللازمة للتقدم والازدهار لأسباب تتعلق بنقص التكنولوجيا وتخلفها عن مسايرة المنافسة المحلية والعالمية، إلا أننى أختلف عن تطبيق هذه القاعدة على مصنع الحديد والصلب المصرى المملوك بالكامل للدولة باعتباره نقطة التوازن فى صناعة الحديد والصلب فى مصر لما يملكه من إمكانيات لا تتوافر لغيره من المصانع الأخرى وفى عودته لممارسة دوره الوطنى الاقتصادى تمكين لباقى صناعات الحديد والصلب لتنطلق متكاملة معه لتحقق الطموحات المعقودة عليها داخلياً وخارجياً.

ويعتبر مصنع الحديد والصلب حجر الزاوية فى صناعة الحديد والصلب إذ يتميز عن غيره من المشروعات الأخرى بأنه الوحيد الذى ينتج الزوايا والخوص والقطاعات وأيضاً قضبان السكك الحديدية البطيئة (الديكوفيل)، كما أنه يعتبر العمود الفقرى فى إنتاج حديد التسليح وشرائح الصاج المدرفلة على البارد بخلاف المصانع الأخرى التى لا تنتجه.

فالمصنع يستعمل خامات مصرية من أكاسيد الحديد الطبيعية الموجودة بأسوان والواحات،كما أن مقولة إن نسبة تركيزها تقع بين٥٠٪:٥٥٪بينما المطلوب اقتصادياً أن تتعدى تلك النسبة ٦٠٪وهى مقولة صحيحة إلا قليلا إذ إن استيراد مكونات لتحسين نسبة الحديد فى الخامة فى حدود١٠٪ أفضل كثيراً من استيراد الخام بالكامل وهو ما تقوم به جميع المصانع المنشأة حديثاً، وبهذا فإنها تعتبر صناعة تحويلية تعتمد على الصهر أى الطاقة الكهربائية الموظفة فى خدمة الخامات المستوردة بالكامل.

إن أزمة مصنع الحديد والصلب المصرى رغم قيمته الاستراتيجية أنه عانى لفترات طويلة من نقص التمويل وعدم تكامل أية خطة إصلاحية له، مما أهدر من قيمة الدعم الجزئى المخصص له على فترات متباعدة.

يعمل بالمصنع نحو١٣ألف عامل وتستخدم آلاف الصناعات المصرية منتجاته كمدخل اساسى لمنتجاتها كما يصدر المصنع حوالي٢٠٪ من إنتاجه للخارج.

هذا الصرح الصناعى العملاق يعانى حالياً من الحاجة الملحة لتحديث خطوط إنتاجه والمضى قدماً فى تطوير التكنولوجيا المستعملة حتى لا يتوقف عن الإنتاج وذلك بعدد من المحاور المهمة تتمثل فى:

أولاً :بخطة عاجلة البدء فوراً فى إجراءات استيراد ٣٠٠ ألف طن فحم كوك حتى لا تتوقف الأفران العالية وذلك لحين إتمام أعمال تأهيل وصيانة بطاريات شركة الكوك المنهارة حالياً والتى من المتوقع أن تستغرق أعمال تجديدها حوالى ثلاث سنوات.

ثانياً: تنفيذ خطة خمسية لتطوير وتحديث خطوط الإنتاج تعتمد على تكنولوجيا ألمانية أو روسية تعمل على: إنشاء خط متكامل لإنتاج حديد تسليح بطاقة ٦٠٠ ألف طن سنوياً.

أخذاً فى الاعتبار أهمية عنصر الوقت فى انجاز الهيكلة الفنية والتكنولوجية والبدء فوراً فى تأهيل الكوادر الفنية، إذ إن الوقت الحالى يشهد انخفاضاً فى أسعار الحديد والصلب بالخارج فى الوقت الذى تتجه أسعار الحديد والصلب المنتج محلياً لارتفاع التكلفة الصناعية، مما يهدد بإحداث فجوة سعرية فى أسعار الحديد والصلب ينجم عنها زيادة الإقبال على المستورد من الحديد والصلب مما يسبب ركوداً للمنتج المحلى منه.

ولعل هذا الموقف يحدو بنا إلى إعادة النظر فى ضرورة العودة لتبعية وإشراف وزارة الصناعة على مصنع الحديد والصلب المملوك للدولة وكذا الصناعات الاستراتيجية الأخرى والتى تشكل أهمية استراتيجية للبنية التحتية الصناعية وذلك لأنها الوزارة الأولى والأكثر تخصصاً فى عملية النهوض بتلك الصناعات وتوفير الحماية والرعاية المطلوبة لها كى تؤدى دورها الوطنى بعد أن طال أمد إهمالها مما أوصلها لهذه الحالة المتأخرة. هذا مع عدم الإخلال بتبعية المصانع والشركات الداخلة فى برامج الإدماج أو التصفية أو البيع لوزارة قطاع الإعمال العام بوضعها الحالى لما لها من خبرة تراكمية فى مثل هذه الإجراءات.

بقى أن نؤكد أن مصانع الحديد والصلب المصرية المملوكة بالكامل للدولة تشكل نقطة توازن فى سوق الحديد،وفى انهيار هذا المصنع ستقع الصناعة المصرية بالكامل فريسة فى أيدى الاحتكارات الساعية إلى الربحية السريعة بغض النظر عن مقتضيات النهوض بباقى الصناعات.

■ رئيس مجلس الأعمال المصرى الألماني

جريدة الأخبار (صفحة١٧)٢٠١٨/١٢/٩